هل نريدها ديكتاتورية ؟

أصبح واضحاً بما يكفى أن قدرة جهاز الشرطة على حفظ الأمن العام ستظل محدودة لفترة قد لا تكون قصيرة، ولذلك لا يصح أن نقبع طول هذه الفترة أسرى «فوبيا» أمنية، ما إن تنتشر حتى تجعل المجتمع مستعداً لحكم ديكتاتورى.

ولا نجاة من هذا المصير البائس إلا بتجاوز نظرة ضيقة إلى مسألة الأمن تعزلها عن سياقها العام وتغفل أبعادها السياسية والاجتماعية التى يمكن أن توفر سبلاً لمعالجتها بأساليب غير تقليدية.

وتبدو هذه النظرة الضيقة غالبة الآن حتى فى أوساط بعض القوى التى تعتبر ديمقراطية، وليس فقط فى موقف الحكومة، كما عبر عنه وزير العدل، عقب الاجتماع الطارئ لمجلس الوزراء الأحد الماضى. فعندما أعلن صراحة أن مصر أصبحت أمة فى خطر، اختزل سبل مواجهة هذا الخطر فى إجراءات أمنية أكثر صرامة لمواجهة المشاكل الطائفية.

ولكن ازدياد هذه المشاكل فى الأسابيع الأخيرة لا يعود إلى الفراغ الأمنى فقط، بل إلى الفراغ السياسى الذى مازال مستمرا، ودور الثورة المضادة، فضلا عن المتغيرات التى ارتبطت بظهور تيارات لم تكن جزءاً من المشهد العام قبل الثورة.

لقد خرج شباب متشدد بعضه جامح من وراء ستار ضُرب عليهم حيناً، وحجبوا هم أنفسهم خلفه حينا آخر، ليلعبوا دوراً يظنون أنه ينتظرهم.

ولكنهم لم يجدوا ملعبا يستوعب طاقاتهم ومباريات يتنافسون فيها إلا عندما أُجرى الاستفتاء على التعديلات الدستورية فى 19 مارس الماضى.

وبالرغم من أن سلوك بعضهم فى ذلك الاستفتاء كان معيباً، إلا أنه لم يكن عنيفاً. فقد لعبوا اللعبة وفق قواعدها، وإن ارتكبوا مخالفات هنا وهناك.

ولم يجد هؤلاء ، وغيرهم من المصريين الذين أقبلوا على الاستفتاء، مباراة أخرى منذ ذلك الوقت يتنافسون فيها ويتعلمون قواعد الصراع السلمى وينشغلون بقضايا المستقبل ويفرّغون فيها طاقاتهم فى لحظة مفعمة بالحيوية بعيد ثورة كبيرة. وفى أجواء تسودها حرية لم يعهدوا مثلها من قبل، يمكن أن تتجه هذه الطاقات فى اتجاهات سلبية.

ولكن هذا لا يحدث بسبب الفراغ الأمنى وحده، بل نتيجة الفراغ السياسى الذى يشتد خطره فى لحظة تشهد ثورة توقعات بشأن المشاركة الشعبية فتستغلها القوى المضادة للثورة التى حققت نجاحا ملموسا فى أحداث إمبابة.

وقد أظهر استفتاء 19 مارس الماضى مدى شوق ملايين المصريين إلى المشاركة فى إدارة شؤونهم، ولذلك يمكن تغيير المناخ العام الذى أصبح كئيبا من جراء تنامى العنف الطائفى عبر الإسراع بفتح أبواب المشاركة والتنافس السلمى وإجراء عدة انتخابات ضرورية خلال الأشهر الثلاثة القادمة، أى قبل حلول موعد الانتخابات البرلمانية فى سبتمبر القادم. وأهمها انتخابات المجالس المحلية والنقابات العمالية والمهنية ورؤساء الجامعات وعمداء كلياتها.

وما القول بأن الوضع الأمنى لا يسمح بذلك الآن إلا تعبير عن الاستغراق فى نظرة ضيقة لا يريد أصحابها الاقتناع بأن الناس هم الذين يخلقون

الظروف اللازمة لتوفير الأمن حين يُعاملون باعتبارهم قادرين على تحمل المسؤولية، ولو صحت تلك النظرة الضيقة لما أمكن إجراء استفتاء التعديلات الدستورية قبل شهرين، ولا سيكون ممكناً إجراء الانتخابات البرلمانية بعد أربعة أشهر.

ومن شأن الشروع فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لانتخابات المجالس المحلية بصفة خاصة أن يخلق أجواء مغايرة لتلك التى عشنا فيها طول الأسبوع المنقضى، ويدفع مختلف الأطراف إلى الاستعداد لها بمن فيهم معظم المنغمسين الآن فى السفاسف الطائفية، وفى هذه الانتخابات، حيث يُنتخب نحو 53 ألف عضو، مجال رحب للتنافس ومتسع للجميع، فضلاً عن أثرها فى تخصيب الأرض للانتخابات البرلمانية.

وهذا هو السبيل إلى وضع حد للخطر الذى يتفاقم، حيث يصبح المصريون أكثر استعداداً لتحمل المسؤولية عندما يشعرون بأنهم مشاركون حقاً فى إدارة شؤون وطنهم. وعندئذ لن يقفوا سلبيين يتفرجون على حرق وطنهم، وقد يصيرون أكثر إيجابية أيضا فى مواجهة الانفلات الأمنى الجنائى على نحو يساهم فى حل المشكلة بدرجة أو بأخرى إلى أن يُعاد بناء جهاز الشرطة.

وهذا هو السبيل أيضا إلى وضع حد لـ«فوبيا» الأمن التى يزيد خطرها عندما تدفع بعض من ناضلوا من أجل الحرية إلى المطالبة برد عنيف على الأحداث الطائفية وإعلان الأحكام العرفية ومهاجمة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بسبب حكمته فى التعامل معها، بدلاً من أن نشكره عليها، ولا يصح أن ننسى أنه ما إن ينتشر الاعتقاد فى حتمية تحقيق الأمن بأى وسيلة مهما كانت حتى يؤدى إلى استعداد لقبول أى إجراءات استثنائية ويخلق القابلية للديكتاتورية.

فلنوجه طاقات المصريين صوب بناء مؤسساتهم الديمقراطية القاعدية، محلية ونقابية، قبل أن يذهب كثير منهم إلى الانتخابات البرلمانية والرئاسية، باحثين عن ديكتاتورية تحقق الأمن أو بالأحرى تفرضه بالحديد والنار!